

وعملا على تفعيل قرار الحكومة لما فيه صالح المؤسسة التربوية واعتبارا إلى أن العناية بالمدرسة مسؤولية مجتمعية تتقاسمها الدولة مع شركاء المؤسسة التربوية من أسر ومجتمع مدني وشركاء اقتصاديين واجتماعيين، حتى يتسنى للمدرسة القيام بمهامها بالشكل المطلوب وفي أحسن الظروف، المطلوب منكم إتخاذ ما ترونه من تدابير لضمان إنخراط مكونات النسيج الاقتصادي والمدني في برامج صيانة المؤسسات التربوية وتعهدتها، وذلك من خلال الإسهام في تفعيل الصندوق ودعم موارده علما وأن الهبات والتبرعات تطرح كليا من أساس الضريبة على الشركات أو الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين وذلك بصرف النظر عن أحكام الفقرة 5 من الفصل 12 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

ونظرا للأهمية التي يكتسيها الموضوع فالمرجو من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة ورؤساء البلديات ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية الحرص على إيلاء العناية اللازمة والعمل على تطبيق مقتضيات هذا المنشور بكل دقة.

والسلام.

رئيس الحكومة
يوسف الشاهد